

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

وقال صاحب الجواهر: «هذا كلاًه مع عدم اليد، أمّا معها ولو يد غير ملك باعتراف صاحبها فقد يشكل إلزامه بدفعه إليه بمجرد دعواه ضرورة تحقّق الخطاب معها بإيصاله إلى مالكه الواقعي، ومجرّد الدعوى ليس طريقاً للفراغ من الشغل» ([1154]). مستند القاعدة: أولاً: السنّة الشريفة ([1155]): ما رواه منصور بن حازم: «قلت للإمام الصادق (عليه السلام): عشرة كانوا جلوساً ووسطهم كيس فيه ألف درهم، فسأل بعضهم بعضاً ألكم هذا الكيس؟ فقالوا كلاًهم: لا، فقال واحد منهم: هو لي، قال: هو للذي ادّعاه» ([1156]) ([1157]). قال المحقّق النراقي في المستند: مقتضى قوله: «هو للذي ادّعاه» أنّه يحكم